المشاركة السياسية للجالية المغربية بفرنسا

The political participation of the Moroccan community in France

الباحث: جواد الرحموني

جامعة انواكشوط العصرية-كلية العلوم القانونية والاقتصادية

ملخص

إن أهمية دراسة مشاركة الجالية المغربية في الحياة السياسية بفرنسا، تكمن في الضرورة المصيرية لاندماجها في المجتمع الفرنسي على اعتبار أنه بلد الإقامة، كما أن بإمكانها التأثير بشكل إيجابي في الحياة الثقافية والسياسية إذا ما تركت جانبا كل الأفكار التي من شانها تحريك الموروث العدائي وبأن لا تنظر إلى وجودها على أنه وجودا طارئا، بل يستمد قوته من المشاركة الفعالة في التقدم الحضاري للبلدان المستقبلة وليس من القدم الزمني.

بهذا يمكن أن تخرج من شرنقة المطالبة بالحقوق إلى فضاء الحرية وتحقيق الأهداف، هذا الانتقال لن يتأتى لها إلا إذا تمكنت عبر مشاركتها في الحياة السياسية من خلق قوة ضاغطة تدافع بها عن حقوقها ومصالحها وتحقق بها أهدافها.

Abstract

The importance of studying the participation of the Moroccan community in the political life in France lies in the crucial necessity of its integration into the French society, given that it is the country of residence, and that it can positively influence the cultural and political life if it leaves aside all the ideas that would stir the hostile heritage and not look Rather, it derives its strength from the active participation in the civilizational progress of the receiving countries and not from chronological antiquity.

With this, she can emerge from the cocoon of demanding rights into the space of freedom and achievement of goals. This transition will not come to her unless, through her participation in the political life, she is able to create a pressure force that will defend her rights and interests and achieve her objects.

تقديم:

أصبحت الجالية المغربية في فرنسا تشكل رقما مهما أضحى معه من المستحيل التغافل عن تواجدها الكمي والنوعي، لذا وجب التعامل معه بشكل جدي والاهتمام الفعلي بأوضاعها خاصة بعدما باتت تعيشه من إكراهات بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2011.

في هذا الإطار اهتمت الكثير من البحوث والدراسات بمسألة الجالية المغربي في أوربا، لكن القليل منها من يطرح إشكالية مشاركتها في الحياة السياسية للبلدان المقيمة بها، بهدف أن تكون عنصرا فاعلا في السياسات الأوربية وتعمل على تصحيح الصورة النمطية التي تكرسها تصريحات بعض الساسة وكذلك بعض المنابر الإعلامية الغربية، بحيث تصور وجودهم تهديدا للمفاهيم والقيم والخصوصية الثقافية التي تنبني عليها الحضارة الغربية، مما يثير مسألة تكريس التهميش واستحالة الاندماج مع المحافظة على الهوية الدينية والثقافية. ليظل بذلك تواجدهم في بلاد المهجر مثارا للجدل، بين متفائل يرى مستقبلا أفضل لهم لتنامي وجودهم عددا ونوعا، وبين متشائم يرى تنامي الصعوبات والتحديات مع تنامي العدد وعدم تناسبه مع ضعفهم السياسي.

إن أهمية دراسة مشاركة الجالية المغربية في الحياة السياسية بفرنسا، تكمن في الضرورة المصيرية لاندماجها في المجتمع الفرنسي على اعتبار أنه بلد الإقامة، كما أن بإمكانها التأثير بشكل إيجابي في الحياة الثقافية والسياسية إذا ما تركت جانبا كل الأفكار التي من شانها تحريك الموروث العدائي وبأن لا تنظر إلى وجودها على أنه وجودا طارئا، بل يستمد قوته من المشاركة الفعالة في التقدم الحضاري للبلدان المستقبلة وليس من القدم الزمني.

بهذا يمكن أن تخرج من شرنقة المطالبة بالحقوق إلى فضاء الحرية وتحقيق الأهداف، هذا الانتقال لن يتأتى لها إلا إذا تمكنت عبر مشاركتها في الحياة السياسية من خلق قوة ضاغطة تدافع بها عن حقوقها ومصالحها وتحقق بها أهدافها. خاصة وهي الآن تعيش سلسلة جديدة من الأزمات التي ابتدأت بدعوات وقرارات إدماج المسلمين في مجتمعاتهم الأوربية، وحضر ارتداء الحجاب في بعض الدول الأوروبية وفوبيا الإسلام الذي تستغله الأحزاب اليمينية في أوربا لزيادة شعبيتها.

كل هذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية، كلنا يعلم ما تتمتع به فرنسا من ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان، لكن لا يخفى على المتتبعين للسياسة الفرنسية تجاه الجالية المسلمة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما يشوبها من التوجس والتضييق، لتبقى الإشكالية المطروحة إلى أي مدى يمكن لفرنسا، أن تفتح مجالا للمشاركة السياسية باختلاف أشكالها لهاته الجاليات المسلمة ونخص بالذكر هنا الجالية المغربية، وتتجاوز بذلك التعامل معها كونها ورقة انتخابية يستعملها البعض للدعاية الانتخابية؟

لمعالجة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال رصد لواقع المشاركة السياسية للجالية المغربية بفرنسا للوصول إلى رؤية واضحة فيما يخص هاته المشاركة، كما تم اعتماد تقنية الإحصاء لرصد بعض الأرقام والمعطيات ذات الصلة بالموضوع.

كما ارتأينا تقسيم هذا البحث المتواضع إلى مبحثين يتعرض الأول إلى **تحديات اندماج الجالية المغربية وداعي المشاركة**، أما الثاني فسيتم الوقوف فيه على **الحضور السياسي للجالية المغربية بفرنسا.**

المبحث الأول: تحديات اندماج الجالية المغربية ودواعي المشاركة

إن من أبرز التحديات التي تواجه الجالية المغربية هي مدى الانفتاح على المجتمع الفرنسي مع الحفاظ على الهوية الوطنية الثقافية والدينية خاصة بالنسبة للأجيال الصاعدة، كل هذا يأتي في سياق سياسي واقتصادي و أمني متوتر يساهم في مشاعر العنصرية "الإسلاموفوبيا"، هذا بالإضافة إلى التحديات القانونية للدولة الفرنسية في تعاملها مع تطور الجاليات المسلمة والتي أصبحت مكونا أساسيا من مكونات المجتمع الفرنسي.

لأجل ذلك تناضل الجالية المغربية بفرنسا من أجل تعزيز حقوقها عبر البحث عن فرص لمشاركة سياسية تتجاوز كونها ورقة انتخابية تتزايد عليها الأطياف السياسية الفرنسية.

مما يطرح إشكالية الهوية بإلحاح.

المطلب الأول: الجالية المغربية من العزلة إلى الاندماج

إذا انطلقنا من التطور التاريخي للجالية المغربية بفرنسا والذي عرف عيش ثلاث أجيال إن لم نقل أربعة فوق التراب الفرنسي، والخصوصيات الثقافية المتميزة للمغاربة مع التنوع داخل المجتمع الفرنسي، يمكن القول بأن إمكانية الاندماج والمشاركة الفعالة وتحقيق مسارات ناجحة ومتميزة، وكذا الوصول إلى مراكز مهمة على مختلف أصعدة الفعل السياسي والاقتصادي والثقافي ليست بالمستحيلة.

لكن مع ظهور أفكار وتوجهات متطرفة بمرجعيات مختلفة، وتنامي الفكر العنصري والإسلاموفوبيا زاد من حدة الانغلاق والانعزال لأفراد الجالية المسلمة والمغربية خصوصا.

مما ضاعف من مسؤولية الجالية المغربية وحتمية إسهامها في إرساء جسور الحوار بين الثقافتين، والتفكير في السبل الناجعة للحفاظ على مختلف أوجه التنوع والتعدد داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، بهدف التقارب ليصبح بذلك التنوع والاختلاف مصدرا حقيقيا للحوار والتفاهم وبناء السلم المجتمعي الداخلي.

الفرع لأول: التطور التاريخي للجالية

مع جلاء الاستعمار الفرنسي خلال الستينات، انتهت مرحلة الاستغلال المباشر للموارد البشرية والطبيعية، وبدأت مرحلة جديدة تمثلت في جلب اليد العاملة الرخيصة من المستعمرات السابقة، فالتحرر من الاستعمار الذي كان يفترض أن يشكل قطيعة بين المغرب وفرنسا لم يتمكن من وضع حد للهجرة كما كان متوقعا[721].

وبعد الحرب العالمية وبشكل أدق ما بين 1921 و1931، شهدت فرنسا ارتفاعا في عدد الجالية المغربية، كما أن الانتقال من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي بين 1921 و1930، تطلب من فرسا استجلاب يد عاملة من الدول المغاربية بما فيها

721 - Journal la croix du 16/11/2009.

المغرب[722]، وكان يغلب على الجالية المغربية قلة الزاد الثقافي والديني وضعف الوعي السياسي ومحدودية التخصص العلمي والعملي.

وخلال الفترة ما بين 1961 و1964 ونضرا للظروف الصعبة التي كان يعيشها هؤلاء المهاجرين بعيدين عن ذويهم، جاء القرار بالسماح لأفراد عائلاتهم بالالتحاق بهم، عملا بقانون "التجمع العائلي"[723]. وذلك بعد تحركات منظمات إنسانية ونقابية احتجاجا على الوضع غير الإنساني الذي يعيشه هؤلاء العمال.

وتجدر الإشارة إلى أن أسباب هجرة الجيل الأول لم تكن اقتصادية فحسب بل كانت لأسباب سياسية، ناجمة عن التضييق على الحريات[724].

من ناحية أخرى كان هذا الجيل الأول المتضرر من الأزمة الاقتصادية التي بدأت تجتاح البلاد الأوربية منذ السبعينات وبالتحديد بعد أزمة النفط في 1973-1974، فكان العمال المهاجرون الذي تنقصهم الخبرة واللغة على رأس قائمة البطالة والتهميش الاجتماعي، وتزامنت هذه الأزمة مع صعود موجة تيار أقصى اليمين ذي النزعة العنصرية، الذي اتخذ المهاجرين هدفا للحملات الإعلامية والسياسية، فقد قام جون ماري لوبان في أكتوبر 1972، بتأسيس "الجبهة الوطنية" التي نمت شعبيتها بشكل مطرد، حيث ارتفعت نسبة أنصارها من 0،5% في الانتخابات التشريعية لعام 1973 إلى نسبة 15% في الانتخابات التشريعية لعام 1998.

وفي سنة 1974 والتي شهدت تحول في تاريخ سياسة الهجرة الفرنسية بوضع الرئيس المنتخب Valéry Giscard d'Estaing حدا لهجرة اليد العاملة[725]. تم اعتماد الخطاب الاستفزازي والإقصائي للأجانب. خاصة الجاليات العربية والمسلمة.

في مثل هذه الظروف نشأ الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين، الذين تشربوا حالة التمزق والتهميش، كالتي عاشها آباؤهم، لكن بخلفيات وأبعاد مختلفة، فالمشكل عندهم ليس الحيرة بين الاستقرار أو الهجرة، وإنما هو شعورهم بأنهم مواطنون من درجة ثانية، نتيجة عوامل عدة ذاتية وموضوعية.

فالجيل الثاني والثالث بحكم الولادة والتجنيس وجدوا أنفسهم محكومين بالمحيط الذي يعيشون فيه، وأصبحوا جزءا أساسيا من تكوينه. كما عرفت الجالية المغربية في فرنسا دينامية واسعة في تركيبتها وتكوينها وطموحاتها، واستطاعت فئة

722- عبد الكبير عطوف، "الأصول التاريخية للهجرة المغربية نحو فرنسا. "1910-1963"، دار النشر chez connaissance et savoir، ص: 145.

723 - Table ronde a été organisé sur le conseil de la communauté marocaine à l'Etranger (CCEM) sur l'immigration au salon international de l'édition du livre de Casablanca.12/02/2010 sous le thème « histoire de l'immigration de marocain en France, hollande et en Belgique.

724-برنامج تحت المجهر, قناة الجزيرة "هجرة المغاربة إلى فرنسا بين جبلين "تاريخ الحلقة: 2002/01/24.

725 - Catherine wihtol de wenden, Julie E. Bourgoint, Elisabetta Salvioni, rapport sur « Mesurer l'intégration le cas de la France, centre d'études et de recherches internationales-Paris, 2008, p.24.

عريضة منها أن تحقق نجاحات كبيرة في ميدان التعليم والارتقاء الاجتماعي والمهني[726]. مما جعل بعضهم يساهم في الحياة السياسية الفرنسية بانخراطهم في الأحزاب وترشحهم للانتخابات ونشاطهم من خلال الجمعيات والمنظمات[727].

هذا الانخراط في الحياة السياسية حكمته عوامل ذاتية وموضوعية سنتطرق إليها في الفقرة الثانية، على أن يتم التحليل بشكل أكثر تفصيلا لهذه المشاركة السياسية وأشكالها للجالية المغربية بفرنسا في المبحث الثاني.

الفرع الثاني: تحديات اندماج الجالية

الاندماج (Intégration) هو الدخول في وحدة أو في الكل والتجانس مع مكونات تلك الوحدة أو ذلك الكل[728]، وتعتبر قضية الاندماج Intégration من بين أهم القضايا التي حظيت باهتمام منقطع النظير. ليس فقط من لدن النخبة المثقفة، وانما من قبل مختلف شرائح ومكونات المجتمع الغربي المعاصر، خاصة بعد ظهور موجات العنصرية التي تعرفها الجاليات المسلمة عامة والمغربية خاصة. في جل الدول الأوربية بما فيها فرنسا.

إن الاندماج الفاعل للجالية المغربية في المجتمع الفرنسي أضحى ضرورة مصيرية ولابد لكافة الأطراف أن تعمل على تحقيقه في نطاق الحفاظ على الهوية حتى تكون هذه الجالية جسر حضاري بين الشرق والغرب.

ويتوقف هذا الاندماج على العديد من المسلمات: ارتباط وتوافق ضيق ومحدود بين أطراف نفس المجتمع في دينامية التبادل، ومشاركة نشيطة في جميع أعمال المجتمع وليس فقط في اقتصاده أو في بعض المصالح[729]، على ألا يأخذ هذا الاندماج طابعا قسريا. كإصدار قانون منع الحجاب أو منع الصوامع وما ينتج عن ذلك من موجات عنصرية باتت تعرف بالإسلاموفوبيا[730]، مما يشعر المهاجر بأنه أجنبي وتكون لديه فكرة صعوبة الاندماج[731] فيعيش بذلك التهميش ومشاكل على جميع المستويات[732]،

مما يدفعنا إلى التساؤل هل إصدار قوانين المنع هو حماية للنظام العام ولو على حساب حريات الأفراد؟ الشيء الذي يتناقض والمبادئ التي تنادي بها فرنسا الحرية-العدالة-المساواة. وهل الاندماج يتحقق بالإجبار بالقانون؟ وهل ارتداء الحجاب يعوق الانتماء والاندماج؟

تنطلق فرنسا كغيرها من الدول الأوربية في تحديد الهوية الأوربية من ثلاث أنماط.

1- **منطق جغرافي**: يركز على الحدود النهائية للاتحاد الأوربي وهو منطق استبعادي.

2- **منطق العرق**: وفي مرات عديدة بحدث نساس بين العرق والدين وهذا المنطق هو أيضا استبعادي.

726- Antoine Dumont, la marocanité associative en France, Militantisme et territorialité d'une appartenance exprimé à distance, thèse présenté en vue d'obtention du doctorat, université de Poitiers, Ecole doctorale de sciences humaines, économiques et sociales, 2007, p.10.

727- عثمان الوهابي، "السياسة الخارجية في عهد محمد السادس 1999-2003"، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الرباط أكدال، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، السنة الجامعة 2003-2004، ص: 82.

728- التجاني بولعمواني، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتصديات المستقبل، دار النشر إفريقيا الشرق، 2010، ص: 71

729- زرقة أزروال، السياسة الأوربية تجاه الهجرة، نموذج فرنسا، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال – الرباط، 2002/01، ص: 105.

730- للتفصيل في مصطلح الإسلاموفوبيا، أنظر كتاب: عبد الله الأشعل، قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، دار الفكر الجامعي، 2010 ص: 13-133.

731- Maroc Hebdo International / n° 821 du 09 au 15 janvier 2009, P : 31.

732- حامد سرور، هل سقط نموذج الاندماج الاجتماعي في فرنسا" مجلة الوطن العربي، العدد 1498-2005/11/18.

3- **منطق قيمي:** ينظر إلى الهوية الأوربية باعتبارها التزاما طوعيا بالمبادئ الرئيسية للنظام الديمقراطي والتنوير المنادي بالحرية والعدالة والمساواة[733].

إن المنطق الاستبعادي ينطلق من تخوف أسلمة فرنسا وضرب علمنتيها، لكن هذا التخوف غير صحيح لأن 94% من الجالية المسلمة بفرنسا تتفق مع علمنتيها حسب استفتاء للرأي قامت به اليومية "Lacroix" ذات التوجه الكاثوليكي[734]. فهل ينحصر الاندماج عند الفرنسيين في شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير وليس في كون عناصر الجالية مساهمة في الإنتاج ويحترمون قوانين الجمهورية[735].

هذه الإشكالية التي تتعرض لها الجالية المغربية بفرنسا والمتمثلة في الاندماج أو عدم الاندماج، لم تبقى هما خاصا بالجالية فقط بل يؤرق السياسيين الفرنسيين وكذلك الجانب المغربي. فالجانب المغربي حريص على إبقاء الروابط مع أبناءه بالخارج بحفاظهم على هويتهم، والجانب الفرنسي يسعى إلى قطع اللحمة بين الأجيال الصاعدة وانتماؤهم الحضاري، على العلم أنه يدرك أن بقاء الجالية في فرنسا غير مرهون بتوفرهم على وضعية قانونية أو نيلهم لجنسية أو حتى انتماؤهم إليه بالولادة، ولكن مرهون بانخراطهم في الحياة الفرنسية بكل جوانبها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، مع قبولهم للمثل الجمهورية والذي لا يعني بالضرورة تجريدهم من هويتهم.

ليبقى التساؤل المطروح هل الجالية المغربية مطالبة بالحفاظ على هويتها داخل المجتمع الفرنسي، تأخذ بذلك من الوطنية ما يتماشى فقط مع ثقافتها ودينها؟ وإلى أي حد يمكن أن تصل درجة الانتماء إلى المجتمع الفرنسي.

إن استقرار الجالية المغربية اليوم بصفة دائمة في فرنسا جعل من مسألة الهوية الثقافية قضية مصيرية، مما يتوجب على الجانب المغربي مواكبتها على المستويين الروحي والديني، كما يتوجب على الجانب الفرنسي ألا يتعامل على أساس ديني على اعتبار أن أبناء هذه الجالية هم مواطنون فرنسيون، وكل رفض لوجودهم هو تهديد لقيم الحرية الدينية وكل المفاهيم التي مكنت هاته المجتمعات الحديثة من التميز بالحداثة والتقدم والانفتاح.

كل هذا انطلاقا من أن الاندماج يفترض الحفاظ على خصوصية كل مجموعة بشرية وبهذا ينظر إلى الفرد بشكل أقوى على أنه عنصر ينتمي إلى ثقافة وإلى مجموعة بشرية ويمتلك هوية خاصة به.

فوجود الإسلام في أوربا والجالية المغربية بفرنسا على وجه الخصوص أصبح واقعا أوربيا لا يمكن فصله عن التاريخ المعاصر والتطور المستقبلي لأوروبا لدى وجب اعتماد مقاربة جديدة للتعامل مع الجالية المسلمة وعلى إيجاد إجابة لإشكالية الاندماج أو التميز التي تتخبط فيها الجالية المسلمة، بعيدا عن القرارات التعسفية.

أما قضية الهوية فقد احتلت مكانا مركزيا في حملة الانتخابات الرئاسية لساركوزي، وغداة انتخابه أحدث، وزارة الهجرة، الإدماج، الهوية الوطنية والتنمية المشتركة.

لقد شجع المغرب مسألة اندماج أفراد جاليته في مجتمعات الإقامة، وذلك دون قطع صلتهم بالمغرب عبر خلق فضاءات ثقافية مشتركة حيث جاءت التجربة الفرنسية-المغربية بخلق مركز ثقافي وذلك بتخصيص بقعة أرضية بمونت لاجولي لبناء أول

733- نادية مصطفى، الهوية الإسلامية في أوربا إشكالية الاندماج- قراءة في المشهد الفرنسي، الناشر برنامج حوار الحضارات (كلية الاقتصاد والعلوم السياسي- جامعة القاهرة) 2005 ص: 137-138.

734 - Maroc Hebdo international n° 821 du 09 au 15 janvier 2009. p :31.

735 - Jeune Afrique n° 2562 du 14 au 20 février 2010.

مركز ثقافي مغربي بفرنسا. كما أن الحكومة المغربية وضعت برنامجا استعجاليا للنهوض ببرنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة أطفال الجالية.

فإذا كانت مسألة الاندماج مستحيلة بالنسبة للجيل الأول فإن ذلك ليس بالصعب بالنسبة للجيل الثاني والثالث، الذين تربوا في مناخ فرنسا، ولا يعرفون وطنا لهم آخر وقليلا ما يشدهم الحنين إلى البلد الأصلي، مما يجعل البعض منهم يناضل من أجل محاربة الإقصاء خاصة فيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية. هذا الاهتمام بالحياة سياسة الفرنسيين جاء استجابة لبعدين داخلي وخارجي وهذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: أسباب اهتمام الجالية المغربية بالحياة السياسية الفرنسية

إن التطور الذي ستعرفه الجالية سواء على مستوى مكوناتها أو مطالبها، وكذا إشكاليات الهوية والاندماج أو بشكل أدق المواطنة، والرغبة في المشاركة الحقيقية والفعلية على كل الأصعدة. سيدفع بالجالية للدخول إلى معترك الحياة السياسية وستكون هذه الرغبة نتيجة لما عاشته من تحولات نفسية، اجتماعية واقتصادية بداء من الثمانينات، ثم طبيعة الحياة السياسية الفرنسية وما تعرفه من تقلبات.

الفرع الأول: الأسباب الذاتية

يمكن إرجاع بواعث اهتمام المهاجرين المغاربة بفرنسا "بالسياسة" إلى تصاعد موجة الإقصاء التي تطالهم سواء في ميادين التشغيل أو فيما يخص حيازة مسكن، أضف إلى ذلك عمليات الطرد التي تتم في حق بعض أفراد الجالية، بحيث تم طرد شباب وفتيات في العشرينيات قضوا سنوات بفرنسا وخلفوا فيها ذويهم.

كل هذا يحدث في الوقت الذي عرفت فيه الجالية المغربية تغيرا واضحا سواء تعلق الأمر بالجانب العددي أو النوعي.

ولقد توقع الطاهر بن جلون الكاتب المغربي الفائز بجائزة غونكور الفرنسية، أنه إذا استمرت الأوضاع في التعامل مع الجالية المسلمة وخاصة المغربية منها. فإن أحداث واضطرابات ضواحي باريس التي عاشتها فرنسا سنة 2005 قد تتكرر[736].

إن الجالية المغربية اليوم في فرنسا والتي يفوق عددها 1.25 مليون[737]، ليسوا عمالة رخيصة كما كان عليه الشأن في الماضي، فإذا كان الجيل الأول من المهاجرين المغاربة قد استغلوا في أعمال شاقة، فإن الأجيال التالية، قد تغلغلت في دواليب المجتمع الفرنسي بشكل مختلف. حتى صارت جزءا من النسيج المجتمعي. لكن السياسة الفرنسية تسعى إلى إذابتها في هذا النسيج عوض منحها مواطنة فرنسية مع الحفاظ على الهوية الثقافية.

كما أن العنصرية تجاه هذه الجالية، ساهم في إيقاظ رغبة هؤلاء في ولوج عالم "السياسة" رغبة منهم في مناقشة مشاكلهم ومحاولة إيجاد حلول لها. فتشكلت نخبة من الجالية المغربية تتعامل مع النخب المحلية الأصلية على نفس المستوى في ميادين متعددة، بل منها من استطاع اختراق مستويات رفيعة في التمثيلية السياسية وبعض المناصب الإدارية المركزية أو الجهوية سواء داخل البلديات أو الأحزاب والمنظمات النقابية وفي المجتمع المدني.

736-جريدة الشرق الأوسط، عدد 11227، 24 غشت 2009.

737- https://aujourdhui.ma/societe/marocains-residant-a-letranger-cartographie-des-marocains-deurope.

الثاني: الأسباب الموضوعية الفرع

شهد خريف 1981 فوز اليسار في الانتخابات الرئاسية ثم التشريعية، فتم بذلك تدشين عهد جديد تميز بسياسة الانفتاح المؤسساتي-السياسي-تجاه الأجانب تجلى في إصدار قانون الجمعيات لسنة 1981، إضافة إلى وقف عمليات طرد الشباب المولود فوق التراب الفرنسي بمقتضى تعديل قانون الجنسية.

وهكذا فقد منح صعود اليسار للحكم أدوات جديدة للأجانب عموما للدفاع عن حقوقهم السياسية (قانون الجمعيات، تعديل قانون الجنسية...)، وعمل اليسار الفرنسي على فتح نقاش وطني حول دور الهجرة، الشيء الذي ساهم في تغيير نظرة الأحزاب السياسية للأجنبي المهاجر، حيث أصبحت ترى فيه قوة انتخابية[738]، كما ساهم هذا النقاش في إرساء دعائم سياسة ثقافية قائمة على أساس الاعتراف بحق الاختلاف ابتداء من 1982[739].

في خضم هذه التطورات بدأت الجالية المغربية ترفض كونها تبقى دائما كموضع للنقاش، ولقد أحدث الجيل الأول منفذا في الساحة السياسية نتيجة سلسلة من المسيرات الكبرى، ضد العنصرية ومن أجل المساواة في الحقوق.

ومن الناحية العملية والسياسية، فإن أول محاولة جادة لإقرار حق التصويت للأجانب في فرنسا في الانتخابات البلدية ترجع لسنة 1981، حيث تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس ميتران وعدا بمنح حق التصويت للأجانب إلا انه تراجع عن ذلك بعد انتخابه[740]، وبقي الأمر إلى غاية سنة 2000، حيث تقدم الفريق البرلماني للحزب بمقترح يرمي لتعديل الدستور والتصويت في الاقتراعات المحلية.

لكن مجلس الشيوخ ذو الأغلبية اليمينية لم يتبناه كما أن الحكومة اليسارية السابقة لم تحوله إلى مشروع قانون الأمر الذي يسمح لها بعرضه على مجلس الشيوخ[741]، وللخروج من هذا المأزق بدأ فكرة المواطنة الاستشارية (citoyenneté consultative)[742].

هذه التحولات جعلت الجالية بفرنسا في قلب المشهد السياسي، بانخراطها فيه بعد مسار مليء بموجات العنصرية المتصاعدة التي يقودها اليمين المتطرف. ولم يمنعهم التمييز والتهميش من الانخراط في الأحزاب والترشيح للانتخابات البلدية والتشريعية على السواء.

على أنه يجب الإشارة إلى أن الجالية المغربية لا تقتصر على ما يسمى بالمشاركة السياسية الاتفاقية، بل تعتمد في كثير من الأحيان على المشاركة السياسية غير الاتفاقية كنوع من الممارسة السياسية، وسوف نتطرق في المبحث الثاني إلى واقع المشاركة السياسية للجالية المغربية بفرنسا بشقيها الإتفاقي وغير الإتفاقي.

المبحث الثاني: الحضور السياسي للجالية المغربية بفرنسا

ارتبط الحضور السياسي للجالية بفرنسا بالجدل القائم بين منح حق التصويت للأجانب أم لا، مع العلم أن حق التصويت يعد أساس النظام الديمقراطي، فهو يمنح لكافة المواطنين بغض النظر عن العرق، الجنس أو الملكية، كما سيحدث في فرنسا

738- www.courrierinternational.com Tous les chemins vers l'Elysée passe par Algers »- (22.06-2010)

739- Dominique Baillet, « Milants et associatifs issus de l'immigrations » Hommes et Migration- Janvier, Février 2010, p : 54.

740- www.marocainsdumonde.gov.ma.

741- جريدة العلم 27/06/2002 المشاركة السياسية للجالية المغربية في البلدان الأوربية بين مواطنة الإقامة ومواطنة المشاركة.

742- أمام حرمان المهاجرين من التصويت في الانتخابات المحلية وبالتالية من المشاركة المباشرة في الحياة السياسية المحلية بفرنسا، عمدت السلطات الفرنسية لإنشاء أجهزة وبنيات ذات وظيفة استشارية تمارس اختصاصها على مستوى البلديات.

عندما برزت فكرة المواطنة الاستشارية والتي سنتطرق إليها في المطلب الأول من خلال حق المشاركة الاستشارية، منذ ثمانينات القرن الماضي أصبح تواجد مرشحين من الجالية المغربية على اللوائح البلدية شيئا مألوفا، بل تعدت المشاركة السياسية للجالية من المشاركة الاتفاقية والمتمثلة في الأحزاب وتكوين الجمعيات أو الانضمام إلهيا، إلى المشاركة غير الاتفاقية المتمثلة في المسيرات والتي شكلت نواة الفعل السياسي للجالية المغربية بفرنسا.

المطلب الأول: الحقوق السياسية للجالية المغربية

تشكل المشاركة من خلال التصويت أداة لقياس درجة المشاركة السياسية باعتبارها تترك للشخص حرية الاختيار السياسي كما أنها أداة لملاحظة مدى الوعي السياسي المتواجد داخل صفوف الجالية المغربية.

ولقد أصبح حق تصويت الأجانب مطلبا أساسيا بفرنسا، ويعرف جدالا بين الأطراف السياسية بمختلف توجهاتها، بين الرافض للمنح هذا الحق وبين المواقف انطلاقا من مبدأ تكريس الديمقراطية، هذه الأخيرة التي تخول حق المشاركة الاستشارية للجالية أمام حرمان المهاجرين من التصويت في الانتخابات المحلية.

الفرع الأول: حق التصويت

يتجاذب موضوع تصويت الأجانب تياران: تيار يدعو إلى منح الأجانب حق التصويت على الأقل في الانتخابات المحلية، على اعتبار أنه يؤدي الضرائب كباقي المواطنين. ويتمثل في حزب الخضر واليسار الفرنسي، جمعيات المهاجرين، أما التيار المعارض فيتمثل في أحزاب اليمين.

ولقد ميز إعلان 1789 بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن، معتبرا التصويت رمز سيادة المواطنين وتم تأكيد هذا التقسيم في قرار المجلس الدستوري الصادر في 30 أكتوبر 1981[743]، والذي فرق بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن على أن الأولى يستفيد منها الجميع والثانية يستفيد منها المواطن الفرنسي. مما جعل المواطنة رهينة بالحصول على الجنسية الفرنسية.

هذه العلاقة بين المواطنة والجنسية جاءت ربما من الخوف من سيطرة الأجانب على الشؤون الوطنية، وبالتالي رسم معالم السياسة الفرنسية. وفي هذا الإطار يندرج مشكل اعتبار تصويت الأجانب خطرا يحدق بسيادة فرنسا[744].

ولقد سجل فريق التجمع من أجل الديمقراطية الفرنسية في اجتماع الجمعية الوطنية في 20 نونبر 1999، رفضه منح حق التصويت للأجانب في الانتخابات البلدية على اعتبار أنه تعبير لتمام عملية الاندماج[745].غير أن هذا المنع سيثني منه جانب المنحدرين من الاتحاد الأوروبي فهم لا يعتبرون تهديد للسيادة.

وابتداء من تسلم اليسار للسلطة في 1981 تم إقرار التصويت للأجانب في الانتخابات البلدية، إلا انه تم التراجع عليه إلى غاية سنة 2000، حيث سيتقدم حزب الخضر بمقترح يرمي إلى تعديل الدستور الفرنسي بغية التنصيص على حق الأجانب المقيمين في الترشيح والتصويت في الاقتراحات المحلية. غير أن هذا المقترح لم يتبناه مجلس الشيوخ الفرنسي، كما أن الحكومة اليسارية لم تحوله إلى مشروع قانون.

743- Paul DRIOL: Nationalité: une législation de circonstance ? Dans Migration société, vol.14. n°80, 2002, P : 133.

744- Harlèm Désir، " Etre citoyen، ce n'est pas seulement avoir le droit de vote... c'est participer à la vie locale", colloque de centre des cultures méditerranéennes, Belfort, octobre 1898- p.258.

745- www.assemblée-nationale.fr 525/07/2002

غير أنه وفي ظل التطور الفرنسي في مسألة حق التصويت، وبعد 1992 وبالتوقيع على اتفاقية ماستريخت، انبعث الجدل خاصة بعد مشاركة الأجانب الأوربيين في الانتخابات البلدية لسنة 2001.

وأمام هذه التطورات تحرك المجتمع المدني والأحزاب السياسية من خلال تنظيم عدة مؤتمرات وندوات وتجمعات، ليتم في الأخير اعتماد مشروع قانون الخضر الذي يمكن الأجانب غير الأوربيين من التصويت في الانتخابات البلدية. وتمتيعهم بالمواطنة الاستشارية والتي بموجبها يخول لهم إبداء آرائهم في إدارة شؤون المحلية المرتبطة بالأجانب.

الفرع الثاني: المشاركة الاستشارية

أمام المطالبة المتواصلة لأنصار حق تصويت الأجانب بإدماج هؤلاء في الحياة السياسية، جاءت مبادرة بعض البلديات في منح الأجانب فرصة انتخاب ممثلين عنهم في إطار لجان ذات وظيفة استشارية، كبلدية مونزين بارول Mons-en-Baroeul سنة 1977 وبلدية آميين في سنة 1987.

غير أن التأطير القانوني للمشاركة الاستشارية للأجانب في الديمقراطيات المحلية، لم ينطلق إلا بإصدار القانون رقم 92.125 في 06 فبراير 1992 والمسمى بقانون ATR746. فقد نصت المادة 12.2141 من قانون ATR على ما يلي: "المجلس البلدي يستطيع خلق لجان استشارية حول كل المشاكل ذات الاهتمام المحلي والتي تتعلق بمجموعة أو بجزء من إقليم البلدية، هذه اللجان يمكن أن تضم أشخاصا غير أعضاء في المجلس البلدي، إلى جانب ممثلين عن الجماعات المحلية... ويتم تكوينها باقتراح "العمدة"... كل لجنة يرأسها عضو من المجلس البلدي وهي مطالبة برفع تقرير سنوي لهذا المجلس".

غير أن هذا القانون لديه نقاط ضعف وذلك من زاوية إلزامية القانونية وكذلك من خلال فعالية الهيئات التي ينص عليها.

وبما أن تكوين الهيئات الاستشارية يتوقف على إرادة "العمدة" فهذا يجعل الأجانب غير قادرين على الضغط عليه على اعتبار أن مشاركتهم تتوقف على إرادة "العمدة" كما أن تعيين هذه الهيئات يتوقف على اقتراح من الجمعيات ثم الموافقة وتعيينهم من طرف العمدة، مما يعني ترشيحا ثنائيا، جمعوي وسياسي. ضف على ذلك أن قانون 6 فبراير 1992 لا يتوفر على أي إمكانية قانونية لإلزام "العمدة" بإنشاء هيئات تمثيلية747.

وهناك عدد من البلديات قامت بإشراك ممثلين منتخبين من طرف السكان الأجانب في أعمال مجالسها البلدية، ويعتبر أنصار هذا النموذج أن هؤلاء المنتخبين هم في مرحلة تهيئة للدور المستقبلي للنواب الأجانب، عندما يتم حصولهم على حق التصويت في الانتخابات المحلية748، في حين يرى البعض أن هذه المشاركة الاستشارية ما هي إلا تمويه للديمقراطية749 ومحاولات لتحويل الأنظار عن مطلب حق التصويت.

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية للجالية

سنحاول في هذا المطلب التطرق لمشاركة الجالية المغربية في الحياة السياسية، والناتج عن بزوغ وعي سياسي فعال أدى بها في البداية إلى الاهتمام بإنشاء وتأسيس جمعيات، أي العمل في إطار نسيج جمعوي، حاولت من خلاله الدفاع عن حقوقها

746 - Claud HECKEL, Claud HARTER : « L'expérience de Strasbourg » dans Migrations société Vol.13. N° 73.p : 47.

747 - Gilles de Robin « pourquoi je suis contre les conseils consultatifs », migration sociétés vol. 13 n° 73 p.41.

748 - Paul ORIOL "Les discriminations politiques " Migrations société. Vol.14 n° 81-82 Mai-août 2002-p : 177.

749 - Gilles de robin « Pourquoi je suis contre les conseils consultatifs », op.cit, p : 42.

وحريتها من جهة، ومن جهة أخرى عملت على نشر المزيد من الوعي داخل أوساط الجالية وحثها على ضرورة العمل السياسية عبر الانخراط في الأحزاب.

وسنتطرق إلى مشاركة الجالية الاتفاقية أو التقليدية والمتمثلة في الأحزاب والجمعيات ثم مشاركتهم غير الاتفاقية والمتمثلة في الاحتجاجات وما شابهها.

الفرع الأول: المشاركة غير الاتفاقية

تمكن أبناء المغاربة الأوائل من إيجاد منفذا في الساحة السياسية الفرنسية نتيجة سلسلة من المسيرات الكبرى، ضد العنصرية ومن أجل المساواة في الحقوق، إلى أنه لا ينبغي إنكار نضال الجيل الأول، الذي يعتبر نواة القوة السياسية للجالية المغربية بفرنسا، واتخذ هذا النضال أشكالا مختلفة تمثلت في إضرابات عن الطعام وإضرابات حول الأجور في 1977-1978[750].

فقد اعتبرت فترة السبعينات فترة التجمعات والمنظمات الكبرى الشديدة الارتباط بالمغرب مثل ودادية المغاربة بفرنسا، كما عمل المغاربة في إطار العمل النقابي على القيام بعدة نضالات، بحيث عملت النقابات الفرنسية على إدماج العمال المهاجرين ضمن أعضائها، وفي هذا الإطار شكل المغاربة نواة لحركة مطلبيه داخل شركات سيارات سيتروين سنة 1970 ونزاع تالبوت في 1983[751]. وهي تعد من أهم النضالات النقابية التي شارك فيها المغاربة، إلا أن هذا الشكل التنظيمي سرعان ما أبان على نقاط ضعف تمثلت في ضعف تمثيلية المغاربة في مواقع المسؤولية داخل هذه النقابات وفي علاقتهم مع العمال الفرنسيين التي كانت تتسم في غالب الأحيان بالعدائية[752].

وتعتبر المسيرات الكبرى التي نظمتها الجالية المغربية بفرنسا نواة الفعل السياسي. ففي الثمانينات قاد المناضلون حركات احتجاجية ضد إقصاء المهاجرين وطوروا أشكالا ثقافية للتعبير دون أن يكون لهم هم للمرور للفعل السياسي.

وكانت أولى هذه المسيرات هي مسيرة دجنبر 1983 الشهيرة، التي نجحت في تعبئة حشد كبير من مرساي إلى باريس، ضد العنصرية من أجل المساواة في الحقوق وكتعبير في تجاوز التهميش. وشكلت أول ظهور للجيل الثاني من المهاجرين المغاربة والذي أصبح يطالب بتمتيعه من حق المشاركة السياسية وبإعطائه موقع على المسرح الاجتماعي والإعلامي الفرنسي.

كما شهدت الساحة الفرنسية احتجاجات على مشكلة الحجاب ومدى إلزاميته بالنسبة للجالية المسلمة في ظل دولة علمانية تحرم ارتداء الرموز الدينية.

ودعت مجموعة من المنظمات في مارس 2010 إلى الإضراب عن العمل من طرف جميع المهاجرين، وقد نشأت فكرة هذا المظهر الاحتجاجي "يوم بدون مهاجر" من طرف "نادية لباركي" وهي صحفية فرنسية ذات أصول مغربية.

---

750 - Dominique Baillet " les jeunes militants d'origine maghrébine et l'intégration à la française",Revue Sud/Nord 2001/1 (no 14), pages 97.

751- Jocelyne Cesari, op.cit, p : 290.

752 -Said DARWANE « Etrangers et français d'origine étranger dans l'action Syndicale » Migration Société. Vol 13 n° 75/76, Mai –août 2001, p : 112.

هذا دون أن ننسى المشاركة القوية للجالية المغربية في المسيرات التضامنية مع القضايا التي تهم العالم الإسلامي بما فيها القضية الفلسطينية والمسيرات التي جاءت منددة بالرسوم الكاريكاتورية ضد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم[753]، وكذا مسيرة نظمت بعد أن تم إحراق كتاب الله عز وجل في إحدى مساجد ليون سنة 2008[754].

الفرع الثاني: المشاركة الاتفاقية

1. **المغاربة وتفعيل العمل الجمعوي:** مع صدور قانون 1981 المتعلق بالجمعيات، أنشأ أبناء المهاجرين الأوائل، جمعيات، تميزت المراحل الأولى بصبغتها الثقافية وعرفت مساهمة قوية للجيل الثاني، بعدما فشلت القنوات التقليدية لإدماج المهاجرين وضعف استيعاب المنظمات الدولية لتطورات الجالية المغربية بفرنسا.

ويمكن التمييز بين فئتين:

- **جمعيات الجيل الأول:** تكونت منذ السبعينات وتهتم بمشاكل المهاجرين الاجتماعية والثقافية بالأساس وتميزت بارتباطها بالبلد الأصلي.
- **جمعيات الشباب:** تأسست في إطار منطق استقلال الفعل الجماعي لهاته الفئة من الأجانب[755] وتمثلت مطالبها وأهدافها في مسألة الهوية والسياسات الخاصة بمحاربة تهميش والإبعاد والهادفة لإدماج المهاجرين.

بالنسبة لهذه الجمعيات تشكل مسألة الهوية النقطة الجوهرية في استراتيجياتها[756]، ونتيجة مراكمة الأجيال الجديدة للجالية المغربية قيم إيجابية مثل الديمقراطية، الحرية وحقوق الإنسان، طورت مواقفها وسلوكياتها في علاقاتها بالفعل السياسي بشكل سريع منذ 1980-1989[757].

فظهرت جمعية "EMAF " Expressions Maghrébines au féminin بأرجونتاي واردیو صولاي، Radio soleil الذب كان يسيره مغربيان[758]، كما تكاثرت الجمعيات المحلية التي تهتم بالحي أو المدينة وفي مقدمتها نافذة إغاثة " Issue de secours" رياضة، إدماج وثقافة" بمنطقة Meaux.

كما ظهرت مبادرة نسوية التي أخذت بزمام الأمور بمنطقة Dreux وجمعية "نساء 200" بمبادرة جميلة بهجي، هذه المبادرات كانت وراء تكسير القاعدة الذكورية للنضال الجمعوي لدى الجالية المغربية.

واتحدت جمعيات للشباب المغربي المهاجر على جمعيات الجيل الأول تحت "ظل "مجلس جمعيات المهاجرين بفرنسا "CAIF" قصد المطالبة بحق التصويت، وتكمن خصائص هذا التيار ذو الأساس الوحدوي في رفض تقسيم الهجرة إلى أجيال منفصلة عن بعضها البعض وحصر الفعل السياسي في الرهانات الاقتصادية وحدها مع التنظير لفكرة مواطنة جديدة تقفز على الجنسية[759].

753- مجلة منتدى الحوار، العدد 29، مارس 2006، ص: 26-27.

754-Jeune Afrique n° 2562, du 14 au 20 Février 2010.

755 - Catherine. W .DE. Wenden – "l'immigration en Europe " la documentation Française 1999. p. 131-132.

756 - Ralph.Schor : "une nouvelle immigration-migrations société-vol.14 n° 81/82, Août, 2002- p : 123.

757 - Jocelyne CESARI-L'émergence d'une élite intérimaire parmi les franco-maghrébines-annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXIX 1990. Édition CNRS. P.401.

758 - Ahmed GHAYET – La saga des beurs d'origine marocaine en France. Edi. Eddif.1997, p.19.

759 - Said BOUAMAMA "Mémoire pour un mouvement" immigrés et la participation à la vie locale" colloque de CCM. BELFORT Octobre 1990. p 294.

وفي نفس الإطار نظمت "جمعية العمال المغاربة بفرنسا" و"جمعية التضامن مع العمال التركيين" تصويتا رمزيا، تحت شعار "أنا مقيم هنا، إذن أصوت" وقد حصدت عريضة هذا الاقتراع 500 صوت وأكثر من 1000 توقيع[760]. كل هذا ساهم في تطور موقف الرأي العام الفرنسي من مسألة تصويت الأجانب.

لدى يمكن القول بأن الفضل في ولوج الأجانب الحاملين للجنسية الفرنسية إلى الفضاء السياسي يعود في جزء كبير منه إلى الجمعيات، وذلك عبر حملات التشجيع على ممارسة حق التصويت. وبان اختراق الفضاء السياسي لن يتأتى بالتقوقع وبالقطيعة السياسية التي تجعل المجتمع الفرنسي يخشى الجالية بخشيتهم للإسلام، انطلاقا من الأحداث التي شهدها العالم مؤخرا، بحيث تكونت لديهم فكرة أن المسلمين لا يمكن أن يكونوا فرنسيين.

خلاصة القول، لعبت الجمعيات المغربية بفرنسا دورا مهما في إدماج الجالية المغربية في النسيج الجمعوي والسياسي الفرنسي. ولقد كشفت الدلائل بان هناك علاقة جدلية بين الاهتمام بالشأن العام، من خلال العمل الجمعوي والمشاركة السياسية، فالاهتمام مقدمة للمشاركة ومؤشر لها قد يغذيها. الشيء الذي سهل للجالية المغربية من خلال العمل في النسيج الجمعوي ولوج العمل السياسي عبر المشاركة في الأحزاب السياسية الفرنسية، على اعتبار أن المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية تعتبر حجر الزاوية لتأطير المشاركة السياسية في النظام الديموقراطي[761].

2. **الجالية المغربية والأحزاب السياسية الفرنسية:** أدركت الجالية المغربية انه كلما اتسعت فرص المشاركة السياسية، كلما أدى ذلك إلى القضاء على عملية الشعور بالاغتراب، وكلما تحققت قيم المساواة والحرية، وبالتالي استقرار المجتمع، وتعطي هذه المشاركة للجالية المغربية الشعور بأنها جزء من هذا النسق السياسي[762]. وبالتالي تتحقق لها إمكانية الاندماج والمشاركة الإيجابية.

ولقد دأب الملاحظون على القيام بدراسات مع كل انتخابات، وتم ملاحظة التطور مساهمة الأجانب ومنهم الجالية المغربية في الانتخابات الفرنسية، هذا التطور في المشاركة لا يعني أن هناك تطور ديمقراطي فيما يخص موضوع المشاركة، ويظهر ذلك جليا من خلال بعض مظاهر التهميش التي ما زلت تعاني منها الجالية المغربية. ويطرح موضوع حضور الجالية المغربية في الأحزاب السياسية إشكالات عديدة ترتبط بمسألة التمثيلية السياسية من حيث أن الحزب هو مركز التأطير السياسي والعمل السياسي غالبا ما يسبق الانخراط الحزبي.

وفي السنين الأخيرة بدأت الأحزاب الفرنسية تعي أهمية وجود فئة مغاربية داخل أجهزتها وهياكلها، سواء تعلق الأمر بالمغاربة الحاملين للجنسية الفرنسية أو غير الحاملين.

غير أن الطريق لازال طويلا أمام الجالية لتحقيق نوع من المساواة في التمثيلية السياسية بين جميع المواطنين الفرنسيين دون تمييز على أساس الأصل، الجنس، او الدين. كما أن الأحزاب السياسية الفرنسية مطالبة في ظل دولة فرنسية أن تتبنى مبدأ الحرية-المساواة – العدالة وأن تحارب التمييز داخلها.

---

3 n° 73 janv.-fév. 2001, p.50.1760 - Claud HECKEL et CLAUDE HARTER "L'expérience de Strasbourg" migration société. Vol.

761- محمد بن سعيد، "الإسلاميون والمشاركة السياسية في المغرب، نموذج حركة التوحيد والإصلاح"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، 2004-2005، ص: 49.

762- عبد الحفيظ أدمينو "السياسي والإداري والمشاركة السياسية في النظام المغربي" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 41 نوفمبر، دجنبر ص: 91.

لقد سجل الشباب المغربي للجالية بفرنسا حضوره كمرشح على اللوائح الانتخابية خلال مختلف أنواع الانتخابات الفرنسية المحلية منها الوطنية، كما برزت شخصيات في مناصب مهمة **كنجاة بلقاسم التي** شغلت منصب وزيرة لحقوق المرأة والناطقة الرسمية باسم حكومة جان مارك ايرولت تحت رئاسة فرانسوا أولاند منذ 16 ماي 2012 إلى غاية 2 أبريل 2014، وفي 26 أغسطس 2014، تم تعيينها وزيرة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث في حكومة فالس الثانية، لتصبح أول امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ الجمهورية. و **رشيدة داتي** سياسية فرنسية من أصل مغاربي، تعتبر أول امرأة من أصل عربي تتولى حقيبة وزارية في الحكومة الفرنسي، حيث شغلت منصب حارسة أختام الجمهورية ووزيرة العدل في حكومة فرنسوا فيون الأولى والثانية منذ مايو 2007حتى 23 يونيو عام 2009.

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول بأن الجالية المغربية سجلت حضورا مهما داخل الحقل السياسي الفرنسي. انطلاقا من استثمار الأداة الجمعوية وانتهاء بالمشاركة السياسية من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية، لكن الطريق لازال طويلا وشاقا أمامها لتكوين قوة سياسية كفيلة بالتأثير الفعلي في صناعة القرار السياسي الفرنسي.

هذا التأثير يتطلب أولا انفتاحا أكبر على الهيئات السياسية الفرنسية وتجاوز العراقيل التي تحد من انخراطها في المعركة السياسية التي وإن لم تحول دون ولوج المغاربة للفضاء السياسي فإنها تحول دون فعالية هذا الوجود عبر عرقلة تطوره.

خـــــاتمة

يمكن القول بأن إلى أن الجالية المغربية في فرنسا تواجه تحديات تؤثر سلبا على وجودها، ويكرس ذلك بعض وسائل الإعلام والنخبة السياسية والمثقفة ذات التوجه المناهض لوجودها، عبر بتوظيف الاشاعات المغرضة والممنهجة. كما تواجه تحديات على الصعيد الثقافي يظهر في الصراع بين ما يتلقاه أفرادها داخل بيئتهم الصغيرة وبين ما يتلقونه داخل المؤسسات التعليمية أو عبر مختلف وسائل التواصل داخل بلد الإقامة، مما يؤثر على عملية اندماجهم والصراع بين فكرة الذوبان وفكرة المحافظة على الهوية مع واحترام التعددية والاختلاف والانفتاح والتعايش.

ولتجاوز ذلك تحاول بعض الفئات من الجالية الاهتمام بالعمل السياسي والجمعوي، بغرض إثبات الذات وخلق الثقة داخل الوسط الفرنسي وتحقيق الاندماج الفعال والتشاركي.

إلا أن هذا لا يمنع من التفاؤل بشأن هذه المشاركة السياسية للجالية المغربية بفرنسا على أنها قد تشكل مستقبلا قوة سياسية إذا استندنا إلى تجربتها التي راكمتها طيلة تاريخ تواجدها بفرنسا أضف إلى ذلك تواجد نخبة من الجالية المغربية استطاعت أن تحقق الاندماج الفعلي وان تشارك في الحياة الفرنسية بشكل عام، فأصبح المجتمع الفرنسي ينظر إلى الجالية المقيمة نظرة كفاءات سياسية واقتصادية في الوقت الذي لم تكن تتعدى فيه عمالة هشة يحكمها الفقر والأمية.

ولا يفوتنا الإشارة إلى الدور الذي يلعبه المتدخلون من الجانب المغربي والمتمثلين في الوزارة المكلفة بالجالية المقيمة بالخارج، مؤسسة الحسن الثاني ومجلس الجالية في مساعدة المغاربة من الاندماج في المجتمع الفرنسي. هذا التأطير السياسي يأتي في إطار استراتيجية تهدف إيجاد صيغة للدور السياسي الذي يمكن أن تضطلع به هذه النخبة داخل بلدان المهجر لفائدة المغرب.

فهل المجتمع الفرنسي مدرك لخطورة إقصاء هاته الفئة وتهميشها وانتهاك في بعض الأحيان حقوقها، وما قد يترتب عليه من عدم استقرار؟،

قد يكون لمشاركتها جدوى وتأثير إيجابي بحيث تكون جسرا للحوار والتفاهم بين العالم الإسلامي وأوربا. فحسب دراسة حديثة أجراها فريق من الباحثين المتخصصين في علم الاجتماع بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، إشارة إلى أن فكرة يتقاسمها 25% من الأشخاص قد تتحول إلى فكرة تؤمن بها الأغلبية.[763]

كما يجب إعادة النظر في القوانين ومدى إلزاميتها وتنزيلها على أرض الواقع ، ويجب التفكير إذا دعت الضرورة إلى تعزيزها بقوانين أخرى أو تكيفها مع الواقع، كما قال الفيلسوف اليوناني الشهير "أرسطو" إن "التغيير في كل شيء جميل"، ويقول كذلك إنه "عندما تكتب القوانين، فإنها لا يجب أن تظل دائما دون تغيير".[764]

763 - https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/small-committed-group-can-change-the-behavior-of-an-entire-population/ الأقليات.. قوة دافعة لإجراء تغييرات اجتماعية واسعة النطاق

764 - https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/small-committed-group-can-change-the-behavior-of-an-entire-population/ الأقليات.. قوة دافعة لإجراء تغييرات اجتماعية واسعة النطاق

المراجع والمصادر

المؤلفات

- عبد الكبير عطوف: "الأصول التاريخية للهجرة المغربية نحو فرنسا. "1910-1963"، دار النشر chez connaissance et savoir, 2009.
- التجاني بولعمواني: المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، دار النشر إفريقيا الشرق، 2010.
- نادية مصطفى: الهوية الإسلامية في أوربا إشكالية الاندماج-قراءة في المشهد الفرنسي، الناشر برنامج حوار الحضارات (كلية الاقتصاد والعلوم السياسي-جامعة القاهرة) 2005.

الأطروحات والرسائل

- عثمان الوهابي: "السياسة الخارجية في عهد محمد السادس 1999-2003"، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط أكدال، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، السنة الجامعة 2003-2004.
- زرقة أزروال: السياسة الأوربية تجاه الهجرة، نموذج فرنسا، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال – الرباط، 2002/01، ص: 105.
- محمد بن سعيد: "الإسلاميون والمشاركة السياسية في المغرب، نموذج حركة التوحيد والإصلاح"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، 2004-2005.

المجلات والدوريات

- حامد سرور: هل سقط نموذج الاندماج الاجتماعي في فرنسا" مجلة الوطن العربي، العدد 1498-نونبر2005.
- عبد الحفيظ أدمينو: "السياسي والإداري والمشاركة السياسية في النظام المغربي" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 41 نوفمبر، دجنبر ص: 91.
- مجلة منتدى الحوار، العدد 29، مارس 2006.

الجرائد

- جريدة الشرق الأوسط، عدد 11227، 24 غشت 2009.

Ouvrages

- Jocelyne CESARI-L'émergence d'une élite intérimaire parmi les franco-maghrébines-annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXIX Édition CNRS .1990.
- Ahmed GHAYET – La saga des beurs d'origine marocaine en France. Edi. Eddif.1997.

Rapport

- Catherine wihtol de wenden, Julie E. Bourgoint, Elisabetta Salvioni, rapport sur « Mesurer l'intégration le cas de la France, centre d'études et de recherches internationales-Paris, 2008.

Thèse et mémoires

- Antoine Dumont, la marocanité associative en France, Militantisme et territorialité d'une appartenance exprimé à distance, thèse présenté en vue d'obtention du doctorat, université de Poitiers, Ecole doctorale de sciences humaines, économiques et sociales, 2007.

Articles

- Maroc Hebdo International / n° 821 du 09 au 15 janvier 2009.
- Catherine. W .DE. Wenden – "l'immigration en Europe " la documentation Française 1999.
- Ralph.Schor : "une nouvelle immigration-migrations société-vol.14 n° 81/82, Août, 2002.
- Claud HECKEL et CLAUDE HARTER "L'expérience de Strasbourg" migration société. Vol. 3 n° 73 janv.-fév. 2001.
- Paul ORIOL "Les discriminations politiques " Migrations société. Vol.14 n° 81-82 Mai-août 2002

Colloque

- Table ronde a été organisé sur le conseil de la communauté marocaine à l'Etranger (CCEM) sur l'immigration au salon international de l'édition du livre de Casablanca.12/02/2010 sous le thème « histoire de l'immigration de marocain en France, hollande et en Belgique.
- Said BOUAMAMA "Mémoire pour un mouvement" immigrés et la participation à la vie locale" colloque de CCM. BELFORT Octobre 1990.
- Harlèm Désir, " Etre citoyen, ce n'est pas seulement avoir le droit der vote… c'est participer à la vie locale", colloque de centre des cultures méditerranéennes, Belfort, octobre 1898.

Journaux

- La croix du 16/11/2009.
- le Monde 18.05.2001.
- Jeune Afrique n° 2562 du 14 au 20 février 2010.
- Le Figaro, 6 avril 2001.

Revues

- Hommes et Migration- Janvier, Février 2010.
- Migration société. Vol. 13-n° 73-2001.
- Migration société. vol.14. n° 80- 2002
- Sud/Nord 2001/1 no 14.

Site we

- https://aujourdhui.ma.
- www.courrierinternational.com.
- www.assemblée-nationale.fr 525/07/2002.